

العجز الداخلي والعجز الخارجي وتأثيرهما على قيمة الدينار الليبي خلال الفترة (1980 - 2020) دراسة تحليلية

د. ابوبكر خليفة دلعباب / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة عمر المختار
د. علي منصور عطية / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة اجدابيا المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس العلاقة بين العجز الداخلي والعجز الخارجي و بين قيمة العملة الوطنية في الاقتصاد الليبي، هذه بالإضافة الى دراسة أثار اسعار سوق الصرف المحلي للدينار الليبي في السوق الموازي للعملات الاجنبية و الازمة السياسية على قيمة الدينار الليبي، و ذلك بتحليل البيانات السنوية من 1980 الى 2020 للاقتصاد الليبي، و باستخدام اختبار نموذج الانحدار الذاتي الخطي للفجوة الزمنية الموزعة (ARDL) وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان كل من العجز الداخلي والعجز الخارجي يسهم في تخفيض قيمة الدينار الليبي بمعنى أن أي زيادة في العجز سوف يؤدي الى انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية، بالإضافة الى ان أسعار الصرف في السوق الموازي للعملات كانت هي المؤثر الرئيسي على قيمة الدينار الليبي، فقد تبين أن لها أثر إيجابي على المستوى العام للأسعار. كما واصلت الدراسة باستخدام نظام استهداف التضخم ومعالجة وتطوير النظام النقدي في القطاع المصرفي، فضلا عن تقييم البدء في التحول من ميزانية البنود الى ميزانية الاهداف حتى يتحقق الغرض من النفقات العامة ويخفف العجز الداخلي.

الكلمات المفتاحية: العجز الداخلي ، العجز الخارجي ، سعر الصرف

Abstract:

This study aimed to analyze and measure the relationship between the internal deficit and the external deficit and between the value of the national currency in the Libyan economy, in addition to studying the effects of the local exchange market rates of the Libyan dinar in the parallel market for foreign currencies and the political crisis on the value of the Libyan dinar, by analyzing The annual data from 1980 to 2020 for the Libyan economy, using the Distributed Time Gaps Linear Autoregressive Model Test (ARDL), and the study came to the conclusion that both the internal deficit and the external deficit contribute to the devaluation of the Libyan dinar, meaning that any increase in the deficit will lead to a decrease in the value of the Libyan dinar. The purchasing value of the national currency, in addition to the fact that the exchange rates in the parallel market for currencies were the main influence on the value of the Libyan dinar, it was found to have a positive impact on the general level of prices. The study also recommended using the inflation targeting system, addressing and developing the monetary system in the banking sector, as well as evaluating the start of the transition from the item budget to the goal budget so that the purpose of public expenditures is achieved and the internal deficit is alleviated.

Key words: internal deficit, external deficit, exchange rate

مقدمة:

لقد شهد الاقتصاد الوطني انفتاحا كبيرا خلال الفترة الأخيرة مما أثر على فعالية السياسة الاقتصادية، حيث تفقد هذه السياسة جزءا من أثرها في الاقتصادات المفتوحة إذا عند مقارنتها بالاقتصاديات المغلقة، فعلى سبيل المثال فإن الواردات تؤثر سلبا على قيمة مضاعف الإنفاق العام، لذلك وجب إيجاد نوع من التفاعل بين السياسات الداخلية والخارجية، من خلال تحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الليبي على قيمة الدينار الليبي.

حيث تختلف آراء المدارس الاقتصادية في تفسير العلاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي، حيث أن المدرسة الكلاسيكية الحديثة تؤكد أن العجز المالي يسبب العجز الخارجي، أما وجهة النظر الكينزية فتختلف عن سابقتها حيث يقرون بأن هناك علاقة مباشرة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، ويحدد اتجاه هذه العلاقة هو من ان عجز الموازنة هو المسبب للعجز في الميزان التجاري، ويفسرون ذلك من خلال منهج الاستيعاب، أما التحليل الأكثر دقة فهو التحليل النيو كينزي لمندل فمنح حيث أكدوا أن ارتفاع العجز المالي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأمر الذي يسمح بدخول رأس المال مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف ويخفض من تنافسية السلع الوطنية الأمر الذي يزيد من العجز في الحساب الجاري- هذا في ظل نظام الصرف العائم وحرية كبيرة لانتقال رأس المال- هذا من جانب الطلب، أما من جانب العرض فإن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يخفض تنافسية السلع الوطنية الأمر الذي يزيد من العجز الخارجي، من خلال ما سبق نلاحظ أن العلاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي تتعلق بالعلاقة بين الاستثمار والادخار ومنهج ميزان المدفوعات.

1. مشكلة البحث:

في الاغلب تتوجه السياسات المالية في دول العالم المختلفة على معالجة عجز الموازنات الحكومية من خلال زيادة الإيرادات العامة وضبط او خفض الانفاق العام، كما تتجه في حالة عجز الحساب الجاري الى رفع الصادرات وخفض الاستيرادات، ومن هنا نفهم طبيعة المشكلة التي تواجهها الدول حين تركز اهتمامها على احد العجزين دون الاخر، حيث تهتم الدراسة بضرورة أن تركز الجهود نحو معالجة العجز نظراً لعلاقة التأثير على قيمة العملة المحلية، فالمشكلة تتمحور حول اي من العجزين المؤثر على قيمة الدينار الليبي ومن اين تبدأ المعالجة، حيث تهتم الدراسة بالإجابة على التساؤل الاتي:

- ماهي انعكاسات العجز الداخلي والخارجي على قيمة الدينار الليبي؟

2. أهمية البحث:

الأهمية العلمية: إن العمل المالي البحث من خلال إنفاق عام ممول عن طريق النفط أو الدين العام لا يمكن أن تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي المنشود بشكل فعال، والذي يعكس في متغيرين أساسيين؛ هما عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، لذلك فإن وجود درجة من التفاعل والتنسيق يعتبر من الأهمية بمكان خاصة في الدول النامية، لذلك تم تناول العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري من خلال دراسة فرضية العجز التوأم، وذلك قبل التطرق إلى سبل تدعيم التفاعل بين النفقات العامة وسياسة الصرف الأجنبي لعلاج هذا العجز التوأم.

الأهمية العملية: تبرز أهمية الدراسة في اظهار علاقة التأثير بين العجزين وقيمة الدينار الليبي حيث تم تحليل وقياس هذه العلاقة على وفق المنطق النظري وبيان مدى اقتراب المؤشرات الواقعية من النظرية او ابتعادها والاعتماد على فكرة ان النظرية ليست دائماً صحيحة مقارنة بالوقائع وما تفرضه الحياة من تغيرات تبعد أحياناً النظرية عن ملامستها بشكل موضوعي في الاقتصاد الليبي.

3. أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وتأثيرهما على قيمة الدينار الليبي خلال الفترة (1980- 2020)، فضلاً عن اختبار الفرضية الكينزية القائلة بوجود علاقة طردية وسببية من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب

الجاري. وتحاول هذه الدراسة تقديم مقترح بديل يتفق مع واقع الاقتصادات النفطية مفاده وجود علاقة بين العجزين تؤثر على قيمة العملة المحلية، بمعنى أن اتجاه تلك العلاقة بين عجز الداخلي والخارجي باتجاه قيمة العملة المحلية. وتأخذ هذه الدراسة الاقتصاد الليبي كحالة دراسية للتحليل الثنائي لعجز الحساب الجاري وموازنة الدولة في اقتصاد نفطي. وتعتمد على سلاسل زمنية سنوية لكل من العجزين تغطي الفترة (1980-2020).

4. فرضية البحث:

تستند فرضيات هذه الدراسة الى ما ورد في النظريات الاقتصادية و الدراسات التطبيقية و التي تناولت علاقات العجز الداخلي و الخارجي مع قيم العملات المحلية. عليه يمكن ان تصاغ فرضيات هذه الدراسة على النحو التالي:

- هناك علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة و بين قيمة العملة المحلية في ليبيا خلال الفترة (1980-2020).
- يرتبط عجز ميزان المدفوعات بعلاقة سلبية مع قيمة العملة المحلية في ليبيا خلال الفترة (1980-2020).

5. منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على الربط بين الأسس النظرية والواقع الفعلي لطبيعة العلاقة باستخدام أسلوب التحليل الوصفي والأساليب الاحصائية الحديثة لاختبار صحة ما جاء في فرضية الدراسة.

حيث قامت الدراسة بتحليل السلاسل الزمنية للتعرف على سلوك المتغيرات الاقتصادية خلال مدة الدراسة وذلك بأجراء اختبارات الاستقرار (السكون) للسلاسل الزمنية والتوصل الى الطريقة المناسبة لتقدير النموذج، بغية التوصل الى نتائج انحدار صحيحة يمكن الاعتماد عليه بالتحليل، كما استخدمت الدراسة ايضاً أسلوب التكامل المشترك لتحديد العلاقة بين العجزين في الاجل الطويل، ثم بعد ذلك تم تقدير العلاقة بين العجزين وقيم العملة المحلية باعتماد طريقة متجهات الانحدار الذاتي للوقوف على المتغيرات الاقتصادية الاخرى المؤثرة فيهما. ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد تم تقسيم محتويات الدراسة كما يلي:

أولاً: طبيعة العلاقة بين العجز الداخلي والخارجي وسعر الصرف في الادبيات الاقتصادية.

ثانياً: تحليل وقياس العلاقة بين العجز الداخلي والخارجي وتأثيرهما على قيمة الدينار الليبي.

أولاً: طبيعة العلاقة بين العجز الداخلي والخارجي وسعر الصرف في الادبيات الاقتصادية:

1-1 الدراسات السابقة :

اهتمت العديد من الدراسات بالعلاقة بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات بصفة خاصة كما في دراسة (فاتح، صيد، سمير، شروق، 2020) التي هدفت الى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة بالحساب الجاري والنمو الاقتصادي بالجزائر، حيث اعتمدت على نموذج تصحيح الخطأ ودوال الاستجابة للصدمات ، وتوصلت الى عدم وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة والحساب الجاري والنمو الاقتصادي، بينما وجدت علاقة لها صدمة إيجابية تجري بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المدى القصير وعلاقة سلبية في المدى المتوسط والطويل.

كما استخدمت دراسة (Mbit Stephen , Mutuku Cyrus ,2019) نموذج *ARDL* لاختبار فرضية العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في كينيا ، حيث خلصت نتائج الدراسة ان هناك علاقة معنوية بين عجز الموازنة وعجز

الحساب الجاري في الاجلين الطويل والقصير (Abbas et al, 2011) و (Bluedorn and Leigh, 2011) ودراسات أخرى أكدت على أهمية توازن ميزان المدفوعات ومنها:

وفي دراسة S. M. Ali (Abbas, et al., 2011) التي بحثت العلاقة بين السياسة المالية والحساب الجاري، استنادا إلى عينة أكبر من الاقتصادات المتقدمة والناشئة مما كانت عليه في الدراسات السابقة وباستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية: Panel Regressions، (VAR). وأظهرت النتائج أن تعزيز رصيد المالية العامة (النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) يرتبط بتحسين في (الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). بمعنى أن ترشيد وضبط الإنفاق العام كنسبة من الناتج يؤدي إلى تحسن في الحساب الجاري. ويبدو أن هذا الارتباط أقوى في البلدان الناشئة (النامية) والمنخفضة الدخل، وذلك عندما يكون سعر الصرف مرناً، وعندما تكون الاقتصادات أكثر انفتاحاً، عندها يكون الناتج فوق المستويات المحتملة أو مستويات الدين الأولية حيث تتجاوز 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

1-2 عجز الموازنة في إطار نموذج مندل - فلمنج لاقتصاد مفتوح

إن الشكل الأساسي لنموذج مندل فمنج يقوم على أساس نموذج لاقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر فائدة محدد عالمياً وواردات تتسم بالمرونة الكاملة عند سعر معين مقوم بالعملة الأجنبية (عمر، محمود حسن 2007: ص 130)، ويسعى هذا النموذج إلى تحديد التوازن الداخلي والخارجي من خلال اشتقاق منحني ميزان المدفوعات وإضافته إلى التحليل السابق لمنحني IS-LM ويتضح لنا من خلال نموذج مندل فليمنج أن هناك توازن داخلي وتوازن خارجي، وإذا افترضنا أن هناك توازن داخلي وخارجي، إلا أنه يمكن أن يكون هذا التوازن هو توازن أقل من التشغيل الكامل، وكما في حالة الاقتصاد المغلق تقوم الحكومة باتخاذ سياسة إنفاق حكومي توسعية من أجل رفع مستوى النشاط الاقتصادي وامتصاص البطالة، لكن هذه السياسة ليس لها نفس الأثر إذا ما قورنت بالاقتصاد المفتوح، حيث أنه كما سبق الإشارة إلى أن هناك معيارين لتحديد فعالية سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد المفتوح، وهما حركة رأس المال الدولي ونظام الصرف المتبع، فعندما تكون رؤوس الأموال الدولية حرة الحركة فإن العملة تتدفق عبر الحدود استجابة للفروق بين أسعار الفائدة، النمو الاقتصادي وعوامل أخرى، كلها لها علاقة بالإنفاق العام (خليل، سامي 1982: ص ص: 637-639)، وهذا ما يشكل عدة صعوبات على صانعي السياسة الاقتصادية.

1-3 الإطار النظري لفرضية العجز التوأم:

تعد ظاهرة العجز التوأم من مواضيع الاقتصاد الكلي ذات الأهمية الكبيرة التي تفترض أن عجز الموازنة الناتج عن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات والتي تمت صياغتها من طرف cripss, godly في منتصف سنوات السبعينات في المملكة المتحدة، حيث أثبتت الدراسات أن العجز في القطاع العام يحدد الرصيد في ميزان المدفوعات⁽¹⁾، حيث أنه من خلال تحليل الإحصائيات المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان خلال الفترة 1980-1990 والتي أثبتت أن ارتفاع العجز المالي للدولة يؤدي إلى ظهور عجز في الحساب الجاري، وتختلف آراء المدارس الاقتصادية في تفسير العلاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي، حيث أن المدرسة الكلاسيكية الحديثة تؤكد أن العجز المالي يسبب العجز الخارجي (طاقه محمد

(1) هذه الفرضية لقيت عدة انتقادات كينزية حيث نسبت هذه الفرضية للمدرسة الكلاسيكية الحديثة التي انتقدت سياسات stop and go التي

قامت بها بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية.

والعزوي، هدي (2007: ص 168) ، أما وجهة النظر الكينزية فتختلف عن سابقتها حيث يقرون بأن العجز الخارجي هو المسبب للعجز المالي ويفسرون ذلك من خلال منحج الاستيعاب (العلوي، عادل فليح 2009: ص 270) ، أما التحليل الأكثر دقة فهو التحليل النيوكينزي لمندل فمنج حيث أكدوا أن ارتفاع العجز المالي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأمر الذي يسمح بدخول رأس المال مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف ويخفض من تنافسية السلع الوطنية الأمر الذي يزيد من العجز في الحساب الجاري - هذا في ظل نظام الصرف العائم وحرية كبيرة لانتقال رأس المال - هذا من جانب الطلب، أما من جانب العرض فإن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يخفض تنافسية السلع الوطنية الأمر الذي يزيد من العجز الخارجي (المشهداني، أحمد اسماعيل، 2010: ص 23) ، من خلال ما سبق نلاحظ أن العلاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي تتعلق بالعلاقة بين الاستثمار والادخار ومنهج ميزان المدفوعات.

1-3-1 العلاقة ادخار - استثمار ومنهج ميزان المدفوعات

تشرح علاقة التوازن الاقتصادي الكلي كيف أن الناتج Y يتوزع بين الاستهلاك الخاص Cp والاستثمار الخاص Ip والإنفاق العام $Ig + Gg$ والصادرات X والواردات M بالإضافة إلى رصيد حساب رأس المال، ويتحدد العجز المالي BD من خلال المعادلة التالية:

$$BD = Cg + Ig - T \dots\dots\dots (1)$$

أما العجز في حساب رأس المال فيتحدد من خلال المعادلة التالية:

$$CAD = - (X - M - F) \dots\dots\dots (2)$$

$$Sp = Y - T - Cp \dots\dots\dots (3) \text{ كما يمكننا كتابتها على الشكل :}$$

وبتعويض المعادلة السابقة في متطابقة الدخل الشهيرة فإننا نحصل على علاقة العجز التوأم الأساسية.

$$CAD = (Ip - Sp) + BD.$$

هذه العلاقة توضح أن العجز في الحساب الجاري هو عبارة عن الفرق بين الاستثمار والادخار الخاص بالإضافة إلى العجز المالي. فإذا تم تمويل الاستثمار الخاص عن طريق الادخار الخاص فإننا بصدد الحديث عن عجز توأم قوى ويختلف تحليل العلاقة بين العجز في الموازنة والعجز في الحساب الجاري باختلاف تحليل ميزان المدفوعات، حيث يمكن التمييز بين المنهج النقدي ومنهج الاستيعاب، فهذا الأخير يقر بوجود علاقة مباشرة بين العجز المالي والعجز في الحساب الجاري، حيث أنه في متطابقة الدخل الشهيرة يمكن اعتبار كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام بقدرة المجتمع على الاستيعاب A حيث نحصل على المعادلة التالية $X - M + F = Y - A$ وتعتبر هذه المعادلة أن فائضا في الحساب الجاري لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تجاوز الدخل القومي الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، وبالتالي يكون هناك عجز خارجي عندما تتجاوز الطاقة الاستيعابية الدخل القومي (Yellen, Janet (1989, pp: 17-21) ، من خلال ما سبق يمكننا استنتاج ما يلي:

- لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات لابد من تخفيض الاستيعاب - خاصة الإنفاق الحكومي - أو زيادة الدخل القومي.
- يمكن لتخفيض أسعار الصرف أن تساهم في تخفيض العجز من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات (سي بول هلوود، ص : 250).

وبالتالي فإن هذا المنهج يؤكد أن رصيد الموازنة العامة هو الأداة الرئيسية للسياسة الاقتصادية لتحقيق التوازن الخارجي وهذا يعني أن العجز في الموازنة العامة يؤثر سلبيًا على الحساب الجاري، أما المنهج النقدي لميزان المدفوعات فهو ينطلق من مقارنة مفادها أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والفائض في المعروض النقدي (عايب، وليد عبد الحميد، 2010، ص: 55)، ويمكن استخدام هذا المنهج في تفسير العجز التوأم في حالة استخدام الإصدار النقدي لتمويل الإنفاق العام وذلك من خلال دراسة العلاقة بين ميزان المدفوعات وميزانية البنك المركزي حيث يمكننا إظهار موقع العجز المالي من خلال المعادلات التالية:

- رصيد ميزان المدفوعات = التغير في الأرصدة النقدية الصافية للسلطات النقدية = التغير في مخزون القاعدة النقدية - التغير في المطالب الداخلي الصافية لدى البنك المركزي، ولدينا:
- العجز المالي = التغير في مخزون القاعدة النقدية + التغير في اقتراض الحكومة.

وبدمج المعادلتين السابقتين نحصل على: العجز المالي = رصيد ميزان المدفوعات + التغير في المطالب الصافية إلى البنك المركزي - التغير في اقتراض الحكومة. ويعد هذا المنهج ذو أصول نقدية والذي كان أساس برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي في الدول النامية.

2-3-1 عجز الموازنة وقنوات انتقال العجز التوأم:

يعد نموذج مندل فلمنج من بين النماذج التي فسرت العجز التوأم وذلك من خلال فرضيات حركة رؤوس الأموال الدولية ودرجة مرونة سعر الصرف ودرجة مرونة الأسعار، وعلى حجم الاقتصاد، وتعد الحالة التي تصدق فيها فرضية العجز التوأم هي عندما يكون نظام الصرف مرن مع حركة كبيرة لرؤوس الأموال. وقد ظهرت عدة ملاحظات حول العجز التوأم وذلك بتغير الفرضيات السابقة حيث يعد فلمنج أول من أشار إلى الآثار المترتبة لسياسة النفقات العامة على التوازن الخارجي، وسنقوم بإدراج مختلف هذه الآثار بتغيير الفرضيات.

أ- حالة سعر الصرف مرن مع حركة كبيرة لرأس المال:

إن سياسة النفقات العامة التوسعية تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الأمر الذي يسمح بدخول رأس المال في الأجل القصير مما يساهم في ارتفاع قيمة العملة هذا الارتفاع يؤدي إلى انخفاض تنافسية العملة الوطنية فتتخفف الصادرات وتزيد الواردات مما يفاقم العجز في الحساب الخارجي.

ب- حالة سعر صرف ثابت مع حركة كبيرة لرأس المال:

إن سياسة النفقات العامة التوسعية تؤدي إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة هذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات ودخول رأس المال الأمر الذي يؤدي إلى فائض في الطلب على العملة الوطنية وكتيجة لذلك ترتفع قيمة العملة، لكننا في نظام الصرف الثابت لذلك يجب على السلطات النقدية شراء الفائض من العملة الأجنبية بالعملة الوطنية هذا ما يزيد من عرض العملة الوطنية وترجع سعر الفائدة إلى قيمتها الأولية، ارتفاع الدخل في هذا المستوى يؤدي إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري (عمار، جعفري، 2013، ص: 66) بسبب زيادة الواردات كما أن ارتفاع الدخل أيضا يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص وبالتالي فإن العجز التوأم نسبي لأن ارتفاع الدخل الناتج عن سياسة النفقات العامة يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص (بدر، اسامه، 2018، ص: 59).

ج- حالة سعر الصرف الثابت وانعدام حركة رأس المال:

في هذه الحالة ليس هناك علاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي حيث أن سياسة الإنفاقية التوسعية تقود إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة مما يقود إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة وبما أننا في نظام الصرف الثابت فإن السلطات تقوم بالسحب من احتياطياتها الأجنبية لشراء العملة الوطنية لمنع انخفاضها (عمار، جعفري، ص: 67).

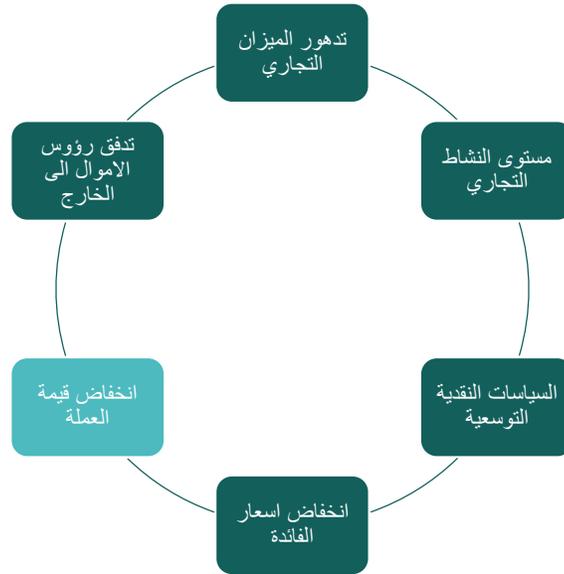
3-3-1 نموذج ماندل - فلمنح في تحديد أسعار الصرف:

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963م، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، وهو نظرية لتحديد سعر الصرف. يحلل أثر توازن ميزان المدفوعات على تحديد سعر الصرف، ويفترض أن صافي الصادرات يزداد بانخفاض قيمة العملة المحلية في المدى القصير، وأن الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية يؤثر في تدفق رؤوس الأموال. ويستنتج النموذج أن هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف والنشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية، ومستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات ومستوى النشاط الاقتصادي المحلي ومستوى أسعار الفائدة الأجنبية (قدي، عبدالمجيد، 2004، ص: 127).

حيث يعتمد سعر الصرف التوازني على العناصر التالية:

- مستوى النشاط المحلي.
- مستوى النشاط الخارجي.
- مستوى أسعار الفائدة المحلية.
- مستوى أسعار الفائدة الأجنبية.

ولإضافة الشكل الموالي يمثل تأثير السياسات النقدية وتدهور الميزان الخارجي على أسعار الصرف:



شكل (1) من اعداد الباحثين

ومن الشكل الموضح (1) تعتبر أهم أرصدة ميزان المدفوعات سواء تعلق الأمر برصيد التجارة الخارجية أو رصيد المعاملات الجارية أو رصيد ميزان القاعدة عوامل مفسرة لتغير سعر الصرف في المدى المتوسط، فحدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف الأثر المعاكس نلاحظه في حالة انخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية، أهمية هذه الأرصدة تزيد باعتبار أن لها علاقة مع التضخم ومعدلات الفائدة، فالملاحظة أن الدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها إلى تأثير الميزان التجاري، والعكس في حالة معدل تضخم منخفض.

كما أن معدلات الفائدة هي التي تحكم حركة تدفق رؤوس الأموال في المدى الطويل والقصر وهي محتواه في ميزان القاعدة. ثانياً: تحليل وقياس العلاقة بين العجز الداخلي والخارجي وتأثيرهما على قيمة الدينار الليبي:

1-2 توصيف النموذج:

من أجل تحليل وقياس العلاقة بين أهم المتغيرات الرئيسية للدراسة هي، فائض / عجز الموازنة ، وعجز ميزان المدفوعات، والرقم القياسي للأسعار، وسعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي و المتغير الوهمي (الازمة السياسية) ولغرض معرفة ماهية طبيعة الانعكاسات الاقتصادية وعمق تأثيرها على القدرة الشرائية للدينار الليبي، وذلك من خلال تحديد المتغيرات (المستقلة) عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي و الازمة السياسية المؤثرة بشكل مباشر على (المتغير التابع) القيمة الشرائية للدينار الليبي، الرقم القياسي للأسعار في الاقتصاد الليبي، لا بد من الاستعانة ببعض الاختبارات القياسية المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية (Time Series)، من خلال اختبار سكون هذه السلاسل من جهة و اختبار التكامل المشترك بينهما من جهة أخرى باستخدام نموذج ARDL، ثم سنركز على قياس العلاقة وتحليل نتائجها في ليبيا خلال فترة الدراسة (1980-2020). كما تستند مرحلة توصيف النموذج القياسي على منطق النظرية الاقتصادية وأن نموذج الدراسة (اثر العجز الداخلي والخارجي وتأثيرهما على قيمة الدينار الليبي) يستند المعادلة التالية التي تمثل الصيغة الرياضية للنموذج القياسي العام الذي تم الاعتماد عليه في تقدير هذه العلاقات بين متغيرات النموذج.

$$LDV = f (DF, OVB, SD, DUM).....(1)$$

حيث أن:

LDV = تمثل القيمة الشرائية للدينار الليبي، حيث تم استخدام مؤشر سعر المستهلك (CPI) ليعبر عن القيمة الشرائية للدينار، حيث أن ارتفاع قيمة مؤشر سعر المستهلك تعني انخفاض القيمة الشرائية للدينار الليبي .

DF = تعبر عن مصطلح العجز الداخلي ، و هو عبارة عن وضع الموازنة العامة (فائض او عجز الموازنة العامة).

OVB = و هي تعبر عن ميزان المدفوعات ، كما انها تعبر عن العجز الخارجي.

SD = قيمة الدينار الليبي وفقاً لأسعار الصرف الاجنبي (الدولار) في السوق السوداء.

DUM = المتغير العشوائي و هو يمثل الازمة السياسية في البلاد.

و عليه فإن المعادلة التي سيتم تقديرها هي:

$$LDV_t = a_0 + a_1 LDV_{t-1} + a_2 DF_t + a_3 OVB_t + a_4 SD_t + a_5 DUM_t + U_t(2)$$

حيث أن:

$t =$ ترمز للفترة الزمنية ، و $a(1,2,3,\dots,5)$ ترمز لقيمة المعلمات المتعلقة بقيم المتغيرات المستقلة ، و U ترمز للمتغير العشوائي، و أخيراً تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من عدة مصادر هي التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي، وتقارير وزارة التخطيط، وتقارير مركز البحوث الاقتصادية طرابلس.

و هنا تجدر الإشارة الى انه تم التعبير عن العجز الداخلي بالعجز في الموازنة العامة، و العجز الخارجي بالعجز في ميزان المدفوعات، أما قيمة العملة المحلية (الدينار الليبي) فقد تم تمثيلها بمؤشر سعر المستهلك (CPI) ، فإذا كانت العلاقة بين عجز الموازنة العامة و بين مؤشر سعر المستهلك علاقة طرية، فإن هذا يعني أن أي ارتفاع في عجز الموازنة سوف يؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار العام ، و هذا يعني ضمناً انخفاض في القيمة الشرائية للدينار الليبي، و العكس في حالة الانخفاض. نفس تفسير المتغير ينطبق على العلاقة بين عجز ميزان المدفوعات و قيمة العملة المحلية الليبية.

2-1-2 اختبارات جذور الوحدة:

مما سبق، تمثل تلك المتغيرات التي تعكس المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المذكور، وذلك لكي تتمكن الاختبارات من التوصل إلى نتائج منطقية معبرة عن مشكلة الدراسة، حيث سيتم اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مع قياس وتحليل العلاقة بين العجز الداخلي والخارجي علي قيمة الدينار الليبي وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، Autoregressive Distribute Lag، حيث أنه تتم التفرقة بين الأنواع من نماذج التباطئات الموزعة وتعتمد الدراسة في القياس والتحليل على النوع الأول للنماذج والذي تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع فيه على المجموع المرجح للقيم الحاضرة والماضية للمتغير المستقل، بالإضافة إلي عنصر الخطأ العشوائي ويسمى هذا النوع بنماذج التباطئات الموزعة أو نماذج المتغيرات المستقلة المتباطئة (الفاخري، محمود سعيد، 2016، ص: 378):

$$y_t = a + \sum_{i=0}^k \beta_1 x_{t-i} + u_t$$

أ- فحص الاستقرارية بواسطة اختبار (ADF):

إنّ النتائج التي تم التوصل إليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج للفترة (1980-2020) كانت

على النحو الآتي:

إنّ استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة قد تم فحصها باختبار (ADF) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية للعجز الداخلي والعجز الخارجي وميزان المدفوعات (عجز الميزانية ، وميزان المدفوعات) على التوالي قد استقرت عند المستوى وعند الفرق الأول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت - الحد الثابت مع اتجاه زمني، بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الاتجاه الزمني) وكما هو مبين في الجدول (1) إذ أن الاحتمالية معنوية عند (0.5%).

أما بالنسبة للسلاسل الزمنية لمتغير التابع (الرقم القياسي للأسعار) والمتغير المستقل (سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي) فقد استقرت عند الفرق الاول بالصيغ الثلاث عند احتمالية (5٪)، وبذلك تصبح السلاسل الزمنية مستقرة (ساكنة) عند I(1).

جدول (1): نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغيرات المقدره

PP-Test		ADF- Test		قاطع	المتغيرات
I(1) الفرق الاول	I(0) المستوى	I(1) الفرق الاول	I(0) المستوى		
-4.4711*	-0.5327	-4.4833*	-0.3766		LDV
-11.989*	-4.3367*	-8.8241*	-6.8752*		DF
-31.818*	-5.5033*	-4.152**	-7.1268*		OVB
-5.5833*	-1.4804	-5.4394*	-1.2972		SD
PP-Test		ADF- Test		قاطع مع اتجاه	
I(1) الفرق الاول	I(0) المستوى	I(1) الفرق الاول	I(0) المستوى		
-4.4016*	-1.6158	-4.4148*	-1.2212*		LDV
-11.614*	-4.5952*	-8.0836*	-6.5925*		DF
-31.086*	-5.6006*	-3.579**	-7.8249*		OVB
-5.5227	-1.8254	-5.3721*	-1.4857		SD

ملاحظات: الجدول من اعداد الباحثين ، وكل الاختبارات تم تنفيذها باستخدام برنامج Eviews10، العلامات * و** و*** تشير الى درجة الاهمية 1٪ و 5٪ و 10٪ على التوالي. المصطلحات (Intercept) و (Intercept & Trend) تعني القاطع و قاطع مع اتجاه، ايضاً، (Level) و (1stDifference) تعني المستوى و الفرق الاول

ب - فحص الاستقرارية بواسطة اختبار (PP)

إنّ النتائج التي تم التوصل اليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة للفترة (1980-2020) كانت على النحو الاتي:

إنّ استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (PP) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية للعجز الداخلي والعجز الخارجي وميزان المدفوعات (عجز الميزانية، وميزان المدفوعات) على التوالي قد استقرت عند المستوى وعند الفرق الأول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت - الحد الثابت مع اتجاه زمني، بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الاتجاه الزمني) وكما هو مبين في الجدول (1) إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5٪).

أما بالنسبة للسلاسل الزمنية لمتغير التابع (الرقم القياسي للأسعار) والمتغير المستقل (سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي) فقد استقرت عند الفرق الاول بالصيغ الثلاث عند احتمالية (5٪)، وبذلك تصبح السلاسل الزمنية مستقرة (ساكنة) عند I(1).

تحليل نتائج الدراسة:

بعد ان أكدت اختبارات جذور الوحدة ترتيب التكامل للمتغيرات عند المستوى والفرق الاول، مما يعنى امكانية تحليل البيانات باستخدام نموذج $ARDL$ ، و قبل الانتقال الى الكشف عن وجود العلاقة التكاملية بين المتغيرات في الامد الطويل فإنه يجب علينا ان نحدد فترة التأخير المثلى المستخدمة في تقدير العلاقات التكاملية للمتغيرات . بما أن عينة الدراسة صغيرة لا تتعدى 40 مشاهدة استخدمت فيها بيانات سنوية لخمس معلمات ، و كما اقترح (Pesaran et al . (2001) أن فترات التأخير العظمي للبيانات السنوية يجب أن لا تتعدى عدد اثنان (2) كفترة ابطاء ، فأنا قررنا اختيار فترة التأخير الثانية (2) كفترة ابطاء مثلى لتقدير هذا النموذج، علاوة على ذلك ، تم اختيار معيار $Akaike\ information\ criterion\ (AIC)$ ، و عليه فإن ترتيب فترات التأخير لنموذج $ARDL$ هي $(1,2,0,2,0,1)$.

جدول (2): نتائج اختبار وجود العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة

قيمة الاحصائية (\square)	القيم الحرجة	
	الحد الادنى	الحد الاعلى
F-statistic Tables	10%	3.417
	5%	4.013
قيمة الاحصائية المحسوبة (\square)	$F = 4.291^*$	

المصدر: إعداد الباحثين . ملاحظة: الرمز ** يشير إلى مستوى الأهمية 5%.

بعد اتمام اختبار فترة ابطاء، فأنا سوف ننتقل الى المرحلة التالية و هي اختبار F للكشف عن وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، و هذا الاختبار يقوم بالأساس باختبار فرضية العدم و التي تنص على عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات ضد الفرضية البديلة ، و وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات، و ترفض فرضية العدم عندما تكون قيمة F الاحصائية المحسوبة اكبر قيمة الحد الاعلى للقيم الحرجة، و التي اقترحها كل من (Pesaran et al. (2001 و Narayan, (2005) ، عند مستوى اهمية 5% ، و تقبل فرضية العدم اذا كانت قيمة F الاحصائية المحسوبة اقل من قيمة الحد الادنى للقيم الحرجة، اما وقوع قيمة F المحسوبة بين الحدين الادنى و الاعلى فإن النتيجة غير محسومة. الجدول رقم (2) يعرض نتائج اختبار F الاحصائية و قيم الحدود الدنيا و العليا للقيم الحرجة عند مستويات مختلفة 5% و 10% من الاهمية. كما هو موضح من نتائج الجدول، نلاحظ أن قيمة F الاحصائية المحسوبة (4.291) اعلى من قيمة الحد الاعلى للقيمة الحرجة عند مستوى اهمية 5%، مما يعنى امكانية رفض فرضية العدم (عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات) ، و قبول الفرضية البديلة، مما يؤكد وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

تقدير علاقات النموذج في الامد الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات قيد الدراسة، أصبح بإمكاننا الانتقال الى الخطوة الثانية و هي تقدير العلاقات التبادلية بين العجز الداخلي و العجز الخارجي و بين قيمة العملة المحلية (الدينار الليبي) في الامد الطويل. الجدول رقم (3) يستعرض نتائج اختبار نموذج ARDL للمتغيرات سالفه الذكر.

جدول (3): قيمة المعاملات في المدى الطويل للنموذج المقدر

المتغيرات	ARDL (1,2,0,2,0,1)		
	المعاملات	الانحراف المعياري	قيمة الأهمية
DF	0.4487	0.0809	[0.000]
OVB	0.3977	0.1953	[0.052]
SD	0.5097	0.0374	[0.000]
DUM	0.4751	0.0965	[0.000]
C	0.5213	0.3992	[0.238]

المصدر: إعداد الباحثين (نتائج الاختبار). ملاحظة: الرمز ** يشير إلى مستوى الأهمية 5٪.

بالنظر الى النتائج يمكن ملاحظة أن العجز الداخلي (عجز الموازنة العامة) (DF) والعجز الخارجي (عجز ميزان المدفوعات) (OVB) وأسعار الصرف في السوق الموازية (SD) جميعها مرتبط بشكل ايجابي مع قيمة العملة المحلية (مؤشر اسعار المستهلك (LDV) . فارتفاع عجز الموازنة العامة يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار و هذا الاخير يعني انخفاضاً في القيمة الحقيقية للعملة المحلية، و هي نفس العلاقة مع عجز ميزان المدفوعات. فعند زيادة العجز الداخلي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ارتفاع مستويات العامة للأسعار بمقدار 0.44 من الوحدة، و يعني هذا ضمناً أن ارتفاع عجز الموازنة بمقدار وحدة واحدة سوف يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية بقيمة 0.44. كذلك زيادة العجز الخارجي بمقدار وحدة واحدة سوف ينتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار 0.39، اي أي أن زيادة وحدة واحدة من عجز الميزان التجاري سوف تقلل من قيمة العملة المحلية بقيمة 0.39. كما أن زيادة وحدة واحدة من سعر الصرف في السوق الموازي ستعمل على رفع الاسعار بمقدار 0.50، بعبارة اخرى، ستنخفض قيمة العملة المحلية بمقدار 0.50 اذا ارتفع سعر العملة الاجنبية بمقدار وحدة واحدة. كما كشفت النتائج عن المعلمة المتعلقة بالمتغير العشوائي و الذي يمثل الازمة السياسية و التي ترتبط هي الاخرى بعلاقة طردية مع المستوى العام للأسعار، فما نسبته 47٪ من تدهور قيمة العملة المحلية يعود الى استمرار الازمة السياسية و الوضع السياسي المش. هذه النتائج تتفق مع النظريات الاقتصادية حول وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة و عجز ميزان المدفوعات و بين قيمة العملة المحلية.

ولعل احد الاسباب الرئيسية لتفسير هذه النتيجة هو الصراع السياسي في ليبيا منذ اكثر من عقد، فمما لا يدعو للشك ان هذا الصراع كانت له اثار سلبية على الاداء الاقتصادي، فقد تسبب في خلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي متمثلة في احداث اختلالات سلبية كبيرة في موازين الدولة الداخلية و الخارجية (الموازنة العامة و ميزان المدفوعات). كما أن تدخلات الحكومة في النشاط الاقتصادي قد اربكت المشهد الاقتصادي في ليبيا، فالعمل بنظام سعر الصرف الثابت، و فرض قيود على عمليات بيع و

شراء العملات الاجنبية ، و فرض قيود على التجارة الخارجية قد خلقت حالة من التشويش في السوق المحلي . فعمليات تمويل نفقات الدولة الجارية (المرتببات ، و ما في حكمها) عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي بواسطة اصدارات نقدية جديدة قد ساعد على تنامي الكتلة النقدية و تسببت في ارتفاع معدلات التضخم و انخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية (الدينار)، فهذا الانفاق الجاري، و الذي يعد انفاقاً غير منتج، يذهب جله للاستهلاك ، علاوة على تهالك و تعطل الجهاز الانتاجي ، الامر الذي تسبب في ارتفاع حجم الواردات على حساب الصادرات، مما ينتج عنه اختلالاً في الميزان التجاري ، وهذا الاخير كان له الاثر السلبي على ميزان المدفوعات الكلي للاقتصاد. و أخيراً يمكن القول ان قيمة العملة المحلية (الدينار الليبي) نخضع الى عدة عوامل خارجية مرتبطة بالأزمة السياسية الراهنة ، و عوامل داخلية تتحكم فيها قوى داخلية تسيطر على المشهد السياسي خلقت نوعاً من الفساد الاداري و المالي الذي يصعب مكافحته في الوقت الحالي ، و كل هذه العوامل تعد خارج نطاق السلطات النقدية و المالية في الدولة الليبية.

3-2 اختبارات تشخيص النموذج:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من خلال نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي اتضح ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند احتمالية 0.860٪.

ب- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

بتشخيص النموذج المقدر فقد تبين أن إحصائية اختبار مضروب لاجرانج للارتباط الذاتي بين البواقي -Breusch-

Godfrey إلى خلو المعادلة المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (6): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر في الدراسة

Diagnostic Tests - اختبارات تشخيصية		
المعادلة (1)	الاختبار المستخدم	نوع الاختبار
CHSQ(2): 2.1327[0.344]	Lagrange Multiplier Test (LM)Test	الارتباط التسلسلي Serial Correlation
CHSQ(1):0.3008 [0.860]	Jarque-Bera Test	التوزيع الطبيعي Normality Test
CHSQ(1): 1.9750[0.159]	Autoregressive Conditional Heteroskedasticity test (ARCH) Test	التجانس Heteroskedasticity

المصدر: إعداد الباحثين (نتائج الاختبار).

ج- اختبار مشكلة عدم تجانس التباين:

تشير نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test: ARCH أن بواقى التقدير ذات تباين متجانس.

تقدير العلاقات في الامد القصير:

بعد تقدير المعاملات طويلة المدى ، فإن الخطوة الأخيرة في نهج ARDL هي الكشف عن معامل تصحيح الأخطاء وتقدير المعاملات في المدى القصير. ووفقاً للنظرية النسبية ، إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات ، فإنه يمكن الحصول على معامل تصحيح الخطأ في المدى القصير ، وقد تم تلخيص هذه النتائج في الجدول رقم (4).

جدول (4): نموذج تصحيح الخطأ لمعادلة للنموذج المقدر

المتغيرات	ARDL (1,0,1,0,0,0)		
	المعاملات	الانحراف المعياري	قيمة الأهمية
DF	0.1417	0.0189	[0.000]
OVB	0.1155	0.0600	[0.065]
SD	0.1480	0.0214	[0.000]
DUM	0.2202	0.0373	[0.000]
Ecm(1)	-0.2904	0.0155	[0.000]
R2		0.9110	
$\bar{R}2$		0.8971	
S.E. of regression		0.0271	
DW-statistic		1.9063	
F-statistic		63.9283	
Prob(F-statistic)		[0.000]	

المصدر: إعداد الباحثين (نتائج الاختبار).

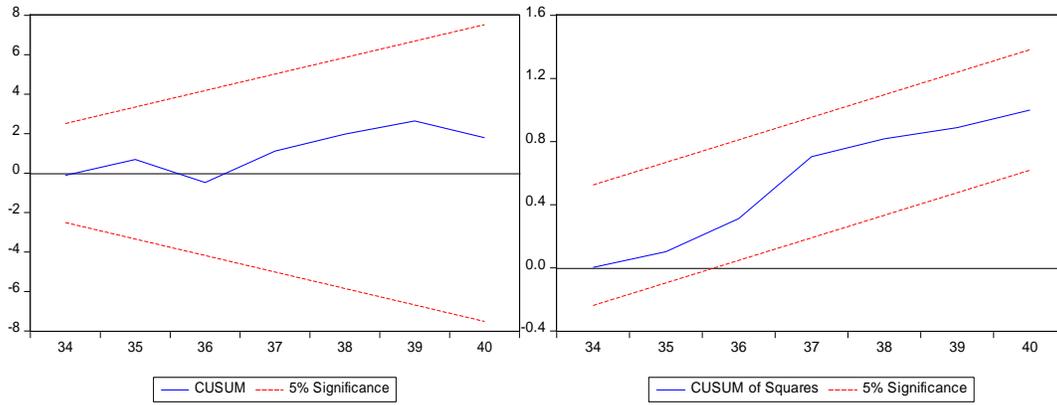
وفقاً لنتائج الجدول، إذا كان معامل تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة و عند مستوى أهمية اقل من 5٪ فإن هذا يؤكد وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل بين المتغيرات (Bannerjee and Mestre 1998)، كما يمثل معامل تصحيح الخطأ أيضاً سرعة التعديل، بعبارة اخرى، مدى سرعة عودة المتغيرات إلى قيمها في الاجل الطويل عند حدوث اي اختلال في النموذج غير المقيد. و هنا تشير النتائج إلى أنه بعد الصدمة ، ما يقرب من 29٪ من التعديلات ستحدث حتى يمكن العودة الى التوازن طويل المدى بعد عام واحد.

وقد كشفت النتائج عن أن المستوى العام للأسعار و الذي يمثل قيمة العملة المحلية في ليبيا له علاقة طردية وهامة مع العجز الداخلي و العجز الخارجي وقيمة اسعر الصرف في السوق الموازي و متغير الازمة السياسية ، والتي تشبه نتائج التقديرات طويلة الأجل ، ولكن بنسب اقل. و يمكن الاستدلال على أن تأثيرات العجز الداخلي و الخارجي و السوق الموازية للعملة و الازمة السياسية هي ظاهرة في المدى الطويل وكذلك في المدى القصير.

د- اختبار الاستقرار الهيكلية للنموذج:

تم اختبار المجموع التراكمي للبواقي بإجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات المعادلة المقدرة باستخدام (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMQ) حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للمعادلة داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5٪ الذي يوضحها الشكل البياني.

شكل (2): اختبار CUSUM و CUSUMSQ للمعادلة المقدرة



الاستنتاجات والتوصيات:

قامت هذه الدراسة بتحليل وقياس العلاقة بين العجز الداخلي و العجز الخارجي و بين قيمة العملة الوطنية في الاقتصاد الليبي، هذه بالإضافة الى دراسة أثار اسعار سوق الصرف المحلي للدينار الليبي في السوق الموازي للعملات الاجنبية و الازمة السياسية على قيمة الدينار الليبي، و ذلك بتحليل البيانات السنوية من 1980 الى 2020 للاقتصاد الليبي، و باستخدام اختبار نموذج الانحدار الذاتي الخطي للفجوة الزمنية الموزعة (ARDL). بعد اجراء الاختبارات التشخيصية والتأكد من صلاحية وسلامة النموذج يمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو التالي:

- هناك علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة و بين المستوى العام للأسعار، بمعنى أن أي زيادة في عجز الموازنة العامة سوف يؤدي الى انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية.
- العجز الخارجي (ميزان المدفوعات) هو الاخر كان له أثر ايجابي على المستوى العام للأسعار، كلما زاد عجز ميزان المدفوعات كلما زاد معه انخفاض قيمة الدينار الليبي.
- أسعار الصرف في السوق الموازي للعملات كانت هي المؤثر الرئيسي على قيمة الدينار الليبي، فقد تبين أن لها أثر ايجابي على المستوى العام للأسعار، فارتفاع قيم العملات الاجنبية بالمقارنة مع الدينار الليبي سوف تتسبب في مزيد من الضغط على قيمة العملة الوطنية الليبية في الاتجاه التنزلي.
- تعد الازمة السياسية الراهنة من اهم العوامل الداخلية و الخارجية في انخفاض قيمة الدينار الليبي، فقد بينت النتائج انها مرتبطة عكسياً مع الانخفاض في قيمة العملة المحلية.

لقد اثبتت الوقائع أن قيمة العملة المحلية الليبية مرتفعة بعدة عوامل داخلية وخارجية، فالعجز المالي المستمر الذي يعاني منه الاقتصاد الليبي بسبب ارتفاع النفقات العامة (غير الاستثمارية) للحكومة والتي تتجاوز بكثير حصيلة الإيرادات العامة، و وسيلة تمويلها بالطريقة التقليدية (الاقتراض من المصرف المركزي عن طريق اصدار نقدي جديد)، علاوة على الاضطرابات الداخلية والخارجية التي تسببت في انخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام باعتباره المورد المالي الرئيسي لتغذية الخزينة العامة، وكذلك تقلبات اسعار النفط العالمية، و تحكم قوى داخلية وخارجية في الوضع السياسي والاقتصادي، و استشراف الفساد الاداري والمالي، هذه العوامل مجتمعة قد تسبب في ارتفاع معدلات التضخم وخلقت المزيد من الضغط على القيمة الشرائية للعملة المحلية، أما علاج هذه العوائق فهو خارج نطاق تصحيح السلطات النقدية والمالية في ليبيا في الوقت الراهن.

التوصيات:

تقترح الدراسة عدة توصيات من اهمها:

- اعادة النظر في السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي من خلال استخدام نظام استهداف التضخم ومعالجة وتطوير النظام النقدي في القطاع المصرفي، فضلا عن تنظيم سوق الصرف الاجنبي.
- تقييم الموقف المالي للدولة، والبدء في التحول من ميزانية البنود الى ميزانية الاهداف حتى يتحقق الغرض من النفقات العامة ويخفف العجز الداخلي.
- التخفيف من العجز الخارجي وتطوير قاعدة بيانات التجارة الخارجية.

المراجع:

- المشهداني، أحمد اسماعيل ابراهيم، (2010)، قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية (العراق حالة دراسية) للمدة (1981-2008)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.
- أسامة محمد بدر، ميزان المدفوعات - المشكلات وسياسات العلاج، (مصر : هلا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى)، 2018، ص 59.
- عمار، جعفري ، (2013)، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010) - رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيصر-بسكرة، الجزائر.
- خليل، سامي، (1982)، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والتزجمة ، الكتاب الثاني، الكويت.
- سي بول هلوود، مرجع سبق ذكره، ص 250.
- هالوود، سي بول رونالد ، ماكدونالد ، (2007) ، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن عمر، دار المريخ للنشر. السعودية.
- العلي، عادل فليح، (2009) المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجز الاول المالية العامة والقانون المالي، أتراف للنشر والتوزيع، البعة الاولى، الاردن، 2009.
- قدي، عبد المجيد ، (2004) - المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.
- فاتح صيد ، سمير شرفق علاقة عجز الموازنة بالحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2018) (مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية ، العدد 24، 2020.
- طاقة ، محمد ، العزاوي، هدى، (2007) اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.
- عايب، وليد عبد الحميد (2010) . " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي " ، مكتبة حسن العصرية، لبنان
- Bannerjee, A.D., and R. Mestre, 1998, Error-correction mechanism test for cointegration in single equation frame work, Journal of Time Series Analysis, : 267-283.

- Mbith Stephen , 2017, Mutuku Cyrus current account Deficit Dyanmic in Kenya: Evidence from time-series Data (1980-2014) Journal of Economic , Management and trade:19(2)
- Narayan, P. K., (2005). The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests. Applied Economics 37, 1979-1990.
- Pesaran, M.H., Shin, Y., and Smith, R.J., (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16, 289-326.
- Yellen. Janet L. (1989), "Symposium on the budget deficit." **Journal of Economic Perspectives** 3.2 17-21 .